الفعل الاجتماعي الفلسطيني "تحليل سوسيولوجي"

د.حسن البرميل *

ABSTRACT

The Palestinian Social Action "A sociological Analysis"

This study contains two parts. The first part is about the social action in its theoretical framework while the second part deals with the sociology of the Palestinian social action from the parallel and conflict viewpoints.

In the first part, the researcher has defined the concept of social action and examined its theoretical heritage focusing on the main issues dealt by the theorists (eg. Weber, Parsons and Schoutz). Among these issues is the concept of system, its types and functions. The second part has a sociological analysis for the concept of the Palestinian social action (in its political situation).

The researcher has tried to invest the theoretical framework of the social action in dealing with the Palestinian situation through two main dimensions. The first is the parallel dimension which shows the solidarity and balance of the action through the general widespread convention among the primitive items of the Palestinian society towards the Palestinian state and the return of the refugees. The second is the conflict dimension which is dealt with through the theory of social cultural conflict by G.B. Vold.

الملخص

تضمنت هذه الدراسة جزئين، تناول الأول منهما: الفعل الاجتماعي في إطاره النظري، وعالج الجزء الثاني سوسيولوجيا للفعل الاجتماعي الفلسطيني من خلال المنظورين التوازني والصراعي.

ففي الجزء الأول من الدراسة، وضح الباحث مفهوم الفعل الاجتماعي، وتفحص تراثه النظري، مركزاً على القضايا الرئيسة التي تناولها المنظرون (أمثال فيبر وبارسونز وشوتز)، ومن هذه القضايا مفهوم النسق وأنواعه ووظائفه.

ووضح الجزء الثاني منها تحليلاً سوسيولوجياً لمفهوم الفعل الاجتماعي الفلسطيني (في حالته السياسية)، وحاول الباحث استثمار الإطار النظري للفعل الاجتماعي في معالجة الحالة الفلسطينية من خلال بعدين هما:

البعد الأول: البعد التوازني، والذي يبين تماسك هذا الفعل وتوازنه من خلال الاتفاق العام السائد بين العناصر البنائية للمجتمع الفلسطيني نحو الهدف العام وهو إقامة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين.

البعد الثاني: البعد الصراعي، وتم معالجة هذا البعد من خلال نظرية صراع الثقافات الاجتماعية لصاحبها (G.B. vold).

* برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية - جامعة القدس المفتوحة - بيت لحم.

مقدمة :

تزخـــر البنائية الوظيفية في علم الاجتماع الغربي بأدبيات الفعل الاجتمـــاعي (Social Action) التي بيّنت مضامينه وأنساقه، من خلال رؤى تحليلية تجريدية قائمة على الاســـتقراء تارة، وعلى الاستنباط تارة أخرى. ولعل التجريد النظري الذي جاء به روّاد البنائيـــة الوظيفيـــة (وفي مقدمتهم فيبر وبارسونز) في شرحهم لأنساق الفعل الاجتماعي إنما يدل على عمق التحليـــل السوسيولوجي، وقدرتهم على إظهار خيال سوسيولوجي قلّ نظيره في الأدبيات الاجتماعية.

إن الفعل الاجتماعي بمضامينه العقلانية وحركته داخل الموقف الاجتمـــاعي (Social Situation) يعبر عن انسجام في أدائه، وواقعيته في تحقيق أهدافه، وتوازن بين عناصره، وكل هذه الميزات التي يتسم بها الفعل الاجتماعي جعلته يتجاوز عوامل الـــصراع التـــي تحـــول دون تحقيق أهدافه.

ولما كان الموقف الاجتماعي يستدعي مثل هذه السلاسة في تحقيق التوازن والاســـتقرار أثناء تشكيلة الفعل وحركته الدائمة، كان لابد من توضيح للحالة المثالية التي يتـــسم بهـــا الفعـــل الاجتماعي في إطاره النظري، كما تتم عملية المطابقة بين عناصر هذا الفعل بأبعاده التجريديـــة النظرية وضروب السلوك الواقعية التي تمر بها الحالة الفلسطينية بظروفها الزمانية (التاريخيـــة) والاجتماعية. وإن جاز التعبير الظروف السوسيوتاريخية.

ولعل أهم ما يمتاز به البناء الاجتماعي الفلسطيني في الوقت الراهن أنه يمـــر بمرحلـــة انتقالية، تهدف إلى التخلص من الاحتلال والتبعية إلى تحقيق الاستقلال السياسي. وأن حركـــة التغير في هذه المرحلة تمتلك أفعالاً اجتماعية ذات مضامين عقلانية هادفة، مرتبطـــة بوســـائل تحقق في نهاية المطاف شروط عملية الانتقال إلى مرحلة الاستقلال، وقـــد شـــهدت التفـــاعلات الاجتماعية المتراكمة في المجتمع الفلسطيني عبر أكثر من قرن أحكاماً مشوّهة مقصودة من قبل الفكر الصهيوني بهدف تجذير ادعاءات باطلة في الرأي العام العالمي تجاه هذا المجتمـــع، إلا أن وضوح أهدافه واستمراريته في الدفاع عن وجوده، استطاع أن يتغلب ولو بشكل نسبي على تلك الادعاءات التي حاولت النيل منه، ولم يكن هذا من فراغ، بل جاء من خلال العمليات النـــضالية المستمرة التي اتسمت بها حركة الفعل الفلسطيني التي ابتدأت ملامحها في بداية القرن الماضـــي، ومازالت حتى أيامنا هذه، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على منطقية هذا الفعل وعدالتـــه، إذ استطاع أن يفرض حضوره على المستويات الدولية والإقليمية والمحليـــة كافـــة، وأن يتجـــاوز

التشويهات التي حاولت أن تصفه بالفوضوية والتلقائية والعشوائية.

ومن هنا تبرز خصوصية هذا الفعل الذي استطاع أن يقاوم كل عوامل التصفية التي استهدفته. وفي هذا السياق، تبرز التساؤلات الآتية: ما الفعل الاجتماعي الفلسطيني الذي استطاع أن يحتل مكانة مهمة في السياسة الدولية ؟ ما هي صفات الفعل الاجتماعي الفلسطيني؟

وللحصول على إجابة موضوعية للأسئلة السابقة، فلا بد من التعرف على ماهية الفعل الاجتماعي وتفحص تراثه النظري، والتعرف على مستوياته وتصنيفاته. وحتى يستند هذا التراث على قاعدة نظرية سليمة فلا بد من توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

- **نظرية الصراع:** نظرية من نظريات المجتمع تنظر إلى الظواهر الاجتماعية في الماضي والحاضر والمستقبل على أنها نتيجة للصراع، كما تنظر إلى العملية الاجتماعية أساساً في ضوء الميل العدواني للإنسان لا أساس تعاون الجماعات. (غيث، 1988:83).
- **البناء الاجتماعي:** يشير إلى أنماط بنائية منتظمة أو عملية، أو تغير يظهر خلال التفاعل الاجتماعي أو ينتج عنه. (غيث، 1988 : 430).
- **النظرية الوظيفية:** يشير هذا المفهوم إلى طبيعة الإسهام الذي يوجد من الكل والجزء أو تحديد العلاقة المتبادلة بين كل منهما. (عبدالمعطي،2000 ،58).
- **الشخصية:** هي السمات التي تميز فرد عن آخر، وتحدد بناء شخصية الفرد عن طريق ملاحظة نموذج سلوكه العام وطريقة تفكيره ومشاعره وأفعاله. (غيث،1988 : 325).

ولعل مضامين المصطلحات السابقة ستشكل إرهاصاً نظرياً تستند عليه بنية الإطار النظري لجزئي البحث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الناحية الأكاديمية في أنه يقدم تحليلاً سوسيولوجياً نظرياً لمفهوم الفعل الاجتماعي على وجه مختلف، ويشكل ذلك رافداً جديداً ذا بعد تحليلي لم يتم تناوله في الدراسات السوسيولوجية بشكل عام. أما الناحية التطبيقية لهذه الدراسة فتكمن في أنه وقف على بنية الفعل الاجتماعي الفلسطيني ووضح عقلانية هذا الفعل وعدم تلقائيته، مما يعطي القارئ انطباعاً على أن أهداف هذا الفعل قابلة للتحقيق ولو بعد زمن.

أولاً : الفعل الاجتماعي في التراث النظري Social Action

تتمثل البداية التاريخية لنظرية الفعل الاجتماعي Social Action في الفترة التي بدأت في القرن السادس عشر، وانتهت في القرن الثامن عشر، أما البداية التحليلية فيمكن تحديدها بظهور نظريات العقد الاجتماعي، والاتجاهات النظرية العامة التي تشكل انعكاساً لأحداث هذه المرحلة. ويمكن القول بأن هذه الفترة شهدت أحداثاً تاريخية وواقعية بالغة الأهمية، كان لها إسهامها في تأسيس البدايات الفكرية لنظرية الفعل الاجتماعي ، يأتي في مقدمة هذه الأحداث من حيث قوة التأثير، انهيار الكنيسة الكاثوليكية . ثم عملية تحرير التفكير العلمي واهتمامه بالواقع الإنساني، ثم ظهور الدولة القومية على حساب انهيار الإقطاعية كوحدة بنائية .ومن خلال هذه الارهاصات الفكرية ظهرت نظريات العقد الاجتماعي التي باتت تشكل مبحثاً في إشكالية النظام الاجتماعي، أو الفعل الذي يقود إلى نظام اجتماعي ملائم ومستقر، وبالإضافة إلى ذلك شهدت نهاية هذه الفترة ثلاثة أحداث هامة ممثلة في الثورة الفرنسية، والحروب النابوليونية، وظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من تداعيات اقتصادية واجتماعية (ليلة، 1981 : 15).

حيث أصبحت هذه التداعيات محط اهتمام المنظرين الاجتماعيين الذين حاولوا أن يصوغوا نظرياتهم الاجتماعية ، لكي تتواءم مع المستجدات التي أحدثتها هذه التغيرات في نسق العلاقات الاجتماعية للمجتمعات التي ينتمون إليها. ومع إدراك هؤلاء الباحثين على أهمية الاتفاق على بناء وحدة متماسكة للنظرية السوسيولوجية وفقاً لهذه المستجدات، إلا أنهم اختلفوا في توحيد الآليات لتفسير التغير الاجتماعي في مجتمعاتهم، ومع هذا وذاك فقد شكل تعريف النظرية السوسيولوجية قاسماً مشتركاً بينهم وفقاً للأهداف العلمية البحتة التي تشكل قاعدة البنية الفكرية للتراث السوسيولوجي، فالنظرية السوسيولوجية هي نسق فكري استنباطي متسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة يحوي إطاراً تصورياً ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الوقائع وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى، كما أنها ذات بعد إمبيريقي وذات توجيه تنبؤي. ويضيف (تيما شيف) في مؤلفه إلى أن النظرية السوسيولوجية ينبغي أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

1. ينبغي أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.
2. يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى.
3. أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً، أي أن

تكون هذه القضايا مثمرة وخصيبة. (تيما شيف، 1980 : 37).

وفي السياق الاجتماعي نستنبط أن النظرية تهدف إلى وصف وتصنيف وتفسير الحياة الاجتماعية من حيث نشأتها وتطورها وتفسيرها.

ولما كان التغير الاجتماعي هو محور دراسة النظرية السوسيولوجية، فقد تباينت الاتجاهات في تفسيره فيما بينها من حيث الفلسفة والمنهج التي نهضت عليها ، فمنها من اتجه اتجاهاً وظيفياً في تفسير هذا التغير، ومنها من اتجه اتجاهاً بنائياً في ذلك، والثالث انطلق من خلال التحليل البنائي الوظيفي للتغير الاجتماعي، وهناك اتجاه آخر في تحليله للتغير الاجتماعي من خلال التصور الأيديولوجي الراديكالى الذي يختلف في مضمونه عن التحليلات التي جاء بها الوظيفيون، ثم التحليل النسقي الذي يعد بين هذين الاتجاهين يشكل قاسماً مشتركاً بينهما.

- رؤية "ماكس فيبر" للفعل الاجتماعي :

بما أن الفعل الاجتماعي هو الذي يشكل آلية التغير ومضمونها في البناء الاجتماعي، فقد أولاه الباحثون اهتماماً في دراساتهم التي حاولت تفسيره وسبر غوره، ولعل ماكس (فيبر) يعد من أكثر هؤلاء الباحثين الذين توسعوا في دراسته وبحثه، فقد عرّف الفعل Action بأنه سلوك إنساني، ظاهر أو مستتر، يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتياً، فالسلوك الذي يخلو من المعنى الذاتي لا ينتمي إلى الدراسة السوسيولوجية المتعمقة. (تيماشيف،1980 :262) وبناءً على ذلك فقد انطلق (فيبر) في تفسيره لعلم الاجتماع بأنه الذي يحاول تفسير الفعل الاجتماعي بهدف الوصول إلى توضيح مفصّل لأسبابه ونتائجه، ويتضمن هذا التعريف العناصر الآتية:(Kinlock, 1977 :138).

1. محاولة التفسير أو الفهم.
2. التركيز على الفعل الاجتماعي.
3. معرفة المعنى من وراء حدوث هذا الفعل .

وارتكز "فيبر" على خمس فرضيات في شرحه للفعل الاجتماعي وهي :

1. إن الفعل الاجتماعي يحمل معنى خاصاً بالنسبة للفاعل داخل الموقف الاجتماعي.
2. يوجد عدد من الأشكال المتميزة للمعنى الذي يحمله الفعل الاجتماعي داخل الموقف الاجتماعي، فإما أن يكون هذا الفعل مرتبطاً بعمل فردي، وإما أن يكون مرتبطاً بعمل جماعي.(Kinlock, 1977:138). ولكي نفهم السلوك فهماً كاملاً يجب توضيح المعاني الذاتية

التي يربطها الناس مع أفعالهم، أي كيف يرى هؤلاء الناس سلوكهم؟ وكيف يفسرونه؟. (Shaefer,1983:11).

3. إن الفعل الاجتماعي متغيّر في مستواه المنطقي، ويصف "فيبر" أربعة أشكال للفعل الاجتماعي، تتباين مستوياته المنطقية وهي:

أ. الفعل الاجتماعي العادي، وهو ما يتصل بالتقاليد.

ب. الفعل الاجتماعي العاطفي.

ج. الفعل الاجتماعي الذي يتحدد بوساطة القيم والأخلاق.

د. الفعل الاجتماعي الذي يُحدد حسب رغبة الفرد.

4. يخضع الفعل الاجتماعي إلى أشكال أكثر منطقية، وتخضع هذه الأشكال إلى المنافسة التي تتراوح بين الأنماط السلمية والعنيفة، ويحكم ذلك طبيعة الظروف الاجتماعية بمعطياتها المختلفة داخل البناء الاجتماعي.

5. يرى فيبر أن منطقية الفعل ناتجة عن النمط التقليدي أو التركيبي له، وبوساطته يعرّف السلوك الاجتماعي من خلال نظام الأدوار داخل المجتمع (Kinlock, 1977:138). ويكون الحكم على منطقية الفعل من خلال فهم الفاعل للسلوك الذي يقوم به في الموقف الاجتماعي، وإذا أدرك الفاعل درجة عقلانية السلوك الذي يقوم به، فإن أهدافه النهائية التي يسعى إلى تحقيقها تتضح بصورة جليّة (Menzeis, 1982 :102-107).

ويتسلسل السلوك - كما يرى فيبر - حسب الأهداف والوسائل المستخدمة والدوافع والرغبة من هذا السلوك، بمعنى آخر، فرّق "فيبر" بين السلوك والفعل الاجتماعي ، فكل فعل هو سلوك اجتماعي، ولكن ليس كل سلوك هو فعل اجتماعي ، إلا إذا كان هذا السلوك يهدف إلى التكيف مع الآخرين. حينئذ يصبح فعلاً اجتماعياً (Fletcher, 1972 : 442).

وبناء على ذلك فقد حدّد " فيبر" أربعة أشكال للفعل معتمداً على درجة التكيف، وهي مرتبة على النحو الآتي:

1. الفعل الاجتماعي ذو التوجه العاطفي Affective :

ويشمل هذا الشكل حالة الشعور، والانفعال، والدافع للفرد، ومثل هذا السلوك يتكيف مع الآخرين في تعابير الإحساس الشخصي الذي انطلق منهم بشكل تلقائي وقوي (Fletcher, 1972 :442) أي أن يكون الفعل عاطفياً حينما تكون العوامل العاطفية قادرة على إيجاد الوسائل

وغايات الفعل (Martindal,1971:388).

2. الفعل الاجتماعي ذو التوجه التقليدي Traditional:

وهو الذي يستخدم حالة الشعور والإحساس الذي يتكون عند الفرد من العادات والتقاليد التي تظهر في المجتمع لفترة طويلة، أي يكون الفعل تقليديا عندما يتم تحديد الوسائل والغايات بوساطة العرف. (Martindal, 1971 : 389).

3. الفعل الاجتماعي ذو التوجه القيمي:

يستعمل الوسائل العقلانية في خدمة الأهداف النهائية المقبولة، ويحدث هذا السلوك حتى يتلاءم مع القيم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي (Martindal, 1971 : 389-391).

4. الفعل الاجتماعي ذو التوجه العقلاني Rational :

وهو ناتج عن التفكير العقلاني الذي يتصف بالتروي في اختيار عدد من الأهداف التي يسعى الفاعل إلى تحقيقها (Fletcher, 1972 : 443) .

ولم يتجاهل "فيبر" في شرحه للفعل الاجتماعي العلاقات السببية التي تربط المعلومات بالنتائج، فهو يرى أن الفهم الموضوعي للسلوك الاجتماعي يجب أن يخضع للتقييم السببي الذي يحدث في مجاله هذا السلوك، وما يتضمنه من وسائل ودوافع وأهداف، واستيعابها من قبل الأفراد الفاعلين، الذين يتابعون أفعالهم ضمن البيئة والظروف الجماعية المعقدة (Fletcher, 1972 : 442).

ويذهب فيبر إلى أن الفهم على مستوى المعنى، **يمكن أن يتحقق في صورتين هما:**

الأولى: تتمثل في الفهم الذي يرتكز على الملاحظة المباشرة للمعنى الذاتي والذي ينطوي عليه فعل يأتيه شخص آخر، فنحن نفهم المعنى الذاتي للأفعال غير العقلانية Irrational التي تصدر عن شخص انتابته حالة غضب أو استياء، فهذا المعنى نستطيع أن ندركه؛ لأننا على وعي وإدراك بالمقاصد الذاتية التي ترتبط بالأفعال المماثلة التي تصدر عنّا.

أما الصورة الثانية للفهم فهي الدافع Motive فنحن نستطيع أن نعيد إلى أنفسنا التبرير الذي يقدمه الفاعل لسلوكه، أما إذا كان الفعل الصادر غير عقلاني، فإننا نستطيع من خلال المشاركة التعاطفية أو التقمص الوجداني أن نفهم السياق العاطفي الذي تم داخله الفعل. وبناء على ذلك، نستطيع أن نضع الفعل في سياق الدوافع، ثم يكون فهمنا لطبيعة هذا السياق ووضع الفعل داخله بمثابة تفسير للمجرى الحقيقي للسلوك ، ويعد هذا الإجراء ممكناً؛ لأن الدافع بطبيعته له

معنى ذاتياً. (تيما شيف، 1980 : 262 -263). وبتعبير أخر يجب فهم السلوك في نطاق معناه الذاتى عند الفاعل (عبد المعطى ، 2000 : 59).

من خلال ما تقدم يلاحظ أن فيبر في توضيحه التفسير السببي الصحيح للفعل النموذجي رأى أن العملية التي يصل بها الفعل إلى المرحلة النموذجية يجب أن تكون ملائمة على مستوى المعنى. كما رأى فيبر أن الفاعل أحياناً لا يستطيع أن يكون على وعي كامل ببعض ضروب السلوك، وتوجد ضروبٌ أخرى من السلوك قد يصبح الفرد فيها عاجزاً تماماً عن إدراك المعنى الذاتي لها. وإن عدم القدرة على إدراك المعنى تكون أكثر وضوحاً حينما يكون السلوك تقليدياً Traditional، أى يكون السلوك خاضعاً للعادات الاجتماعية والعرف ، أو حينما يكون السلوك وجدانياً تحدده الانفعالات (تيما شيف، 1986 : 266). ومن هنا، لابد من الإشارة إلى تساؤل وهو: هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟ وما مدى تطبيق ذلك على حالة المجتمع الفلسطيني؟ ويؤكد "فيبر" في هذا السياق أن المجتمع من المحتمل أن يسوده الاضطراب لعدة قرون ثم يعاود الاستقرار لقرون أخرى، وأن حالة الاضطراب هذه منوطة بطبيعة الظروف الموضوعية التي يمر بها هذا المجتمع.

- رؤية "تالكوت بارسونز" للفعل الاجتماعي :

تبنى "تالكوت بارسونز" مدخلاً شاملاً في بناء نظريته العامة عن الفعل الاجتماعي ، وهي تعبّر عن الصياغة "البارسونزية" للبنائية الوظيفية في علم الاجتماع "والأنثروبولوجيا" ، وهي تتناول الواقع تناولاً تحليلياً تجريدياً، وتستهدف بناء نسق نظري يحاول الباحث استخدامه كوسيلة منهجية في تحليل الكيان الاجتماعي وبما يتضمنه من تفاعلات متنوعة (الجوهري، 1992: 107 -108).

انطلق "بارسونز" في تحديد مكونات الكيان الاجتماعي من تصوّر أن للفرد أهدافاً يبحث عنها دائماً. وأن لديه وسائل مختلفة ومتعددة يستخدمها كي يصل إلى تحقيقها ، وأن هذه الوسائل غالباً ما تخضع لظروف شرطية تحدد أنواعها ودرجة تحركها. وأن تصرفات الفرد تخضع للقيم والقواعد والأفكار السائدة في المجتمع التي بدورها تساعده لمعرفة أهدافه وسبل تحقيقها. وبعبارة أدق، يخضع السلوك الفردي في المواقف الاجتماعية إلى نوعين من المحددات هما: الظروف الشرطية التي تتحكم بمواقفه الاجتماعية، والقواعد والقيم والأفكار السائدة في المجتمع (Parsons, 1953 : 53) - أي أن قوانين السلوك الفردي تنبع من خلال قوانين السلوك

الاجتماعي (Homans, 1961 : 31) وإزاء هذا الخضوع المزدوج يختار الطرق أو الأساليب المقبولة اجتماعياً لتحقيق أهدافه ، وتمثل هذه المحددات (الشرطية والضبطية) قاعدة الكيان الاجتماعي التي يخضع لها الفرد في تبنى نوع السلوك.

ويقسم "بارسونز" عملية التفاعل الاجتماعي التي تتم بين أفراد المجتمع إلى قسمين، وهما: (Parsons, 1951 : 53-55):

1. التفاعل الاجتماعي القائم على الارتباط الموقعي: ويمثل هذا التفاعل تحرك الفرد تجاه الآخرين من موقعه الهرمي -الاجتماعي لكي يتفاعل معهم تفاعلاً موقعياً.
2. ارتباط دوري يمثل تفاعل الفرد مع الآخرين من خلال ممارساته الموقعية المنوط بها، أما تفاعل الفرد مع الموقف، فيرى "بارسونز" **أنه يأخذ مسارين:**

أولهما: تفاعل إيجابي، يعكس امتثال الفرد للقواعد والقيم والأفكار السائدة في المجتمع وتخدم أهدافه.

وثانيهما: تفاعل سلبي، لا يخضع فيه التفاعل مع قواعد وقيم وأهداف المجتمع ، من ثم يصبح آنذاك منحرفاً أو متخلفاً عن مقومات الكيان الاجتماعي.

صنف بارسونز تفاعل الفرد في البناء الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع هي:

الاجتماعي، والشخصي، والثقافي. ففي الأول: يحاول الفاعل تحقيق غايات وأهداف معينة من خلال تفاعلاته مع الآخرين . أما التفاعل على مستوى الشخصية ، فإن الأفعال التي يقوم بها الفرد تكون منظمة من خلال ارتباط حاجات الفاعلين داخل الموقف الاجتماعي ، أما التفاعل الثقافي فيتضمن القيم والمعايير والرموز التي توجّه وترشد فعل الفاعل الاجتماعي نحو أهداف منظمة وليست عفوية (Parsons, 1951 : 55-56).

ويتوافق هذا التحليل مع ما ذهب إليه Bales حينما عرّف التفاعل الاجتماعي بأنه كل فعل حتى ولو كان بين المرء ونفسه ،من شأنه قد يؤدى إلى استجابة من خلال عملية تبادل الأفعال والاستجابات (Bales, 1950 :259-260).

يتضح مما سبق أن حدوث الفعل يجب أن يأخذ في الحسبان توقعات الآخرين تجاه السلوك الذي يقوم به الفاعل (مدى قبول أو رفض الآخرين لهذا السلوك)، وغالباً ما تُحدث هذه التوقعات ردة فعل متغيرة لدى الفاعل تتراوح شدتها بين القبول أو الرفض، ويتوقف ذلك على إيجابية أو سلبية هذه التوقعات التي تتضمنها العملية التفاعلية (Parsons,1950:36-37).

- مفهوم الفعل الاجتماعي وعناصره الأساسية :

ولما كانت فكرة الفعل الاجتماعي هي التي شكلت البداية لنظرية "بارسونز" ، فلا بد من توضيح هذه الفكرة وإبراز عناصرها الرئيسة. فقد عرّف "بارسونز" الفعل الاجتماعي بأنه كل ضروب السلوك البشري التي تدفعها وتوجهها المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، وهي معاني يأخذها في حسبانه ويستجيب لها، وبناء على ذلك، فإن الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي هي حساسية الفاعل لمعاني الأفراد والأشياء من حوله، وإدراكه لهذه المعاني وردود فعله تجاه المؤثرات التي تنقلها. وبتعبير أدق ، إن الفعل الاجتماعي هو توجيه فاعل أو أكثر نحو موقف معين يتضمن فاعلين آخرين، ويتم الفعل الاجتماعي داخل موقف اجتماعي ، ويتكون الموقف من مجموعة من الموضوعات ذات توجيه معين Objects of Orientation وقسمها "بارسونز" إلى موضوعات فيزيقية واجتماعية وثقافية (زايد ، 1981 : 115).

وما دام الفعل الاجتماعي يعرّف من خلال ما يوجد به من معنى فإنه يجب أن يفسر تفسيراً ذاتياً من جانب الفاعل، ويشتمل التفسير الذاتي على إدراك الفاعل للبيئة والمشاعر والأفكار والدوافع التي تشكل أفعاله، وردود فعل الآخرين تجاه هذه الأفعال، ويجب التأكيد على أن الفاعل يمكن أن يكون فرداً أو جماعة أو تنظيماً، أو إقليماً معيناً، أو مجتمعاً برمته أو حضارة (روشيه،1981 : 63 -64).

وفضلاً عن هذا، فإن فكرة الفعل الاجتماعي لا تأخذ في حسابها وجهة نظر الفاعل الذاتية فقط، بل على العكس، فإن الانتباه إلى دراسة الذاتية يؤدي إلى تحليل الفعل الاجتماعي في ضوء ثنائية الفعل والموقف، وهي ثنائية هامة في نظرية "بارسونز" في الفعل، فالفاعل في نظر "بارسونز" هو كائن يعيش موقفاً معيناً؛ لأن فعله ما هو إلا نتاج لإدراكه لمركب من الإشارات التي يتلقاها من بيئته ويستجيب لها، وبيئة الفاعل الفرد ليست البيئة الفزيقية المحيطة به فقط – كالموضوعات المادية، والظروف المناخية، والطبيعة الجغرافية، والبيولوجية للمنطقة ، وإنما تضم أيضاً جهازه العضوي البيولوجي، ويشعر الفرد الفاعل بتأثير وأهمية هذه الموضوعات ، ويأخذها في حسبانه ، ويطور بعض المشاعر بصددها ، ويستخدمها في تحقيق الغايات التي ينشدها من هذه الأشياء (روشيه، 1961 :64 -65).

ومن المنطقي أن الفاعل يوجد في موقفه ، يخضع لشروطه بدرجة أكثر أو أقل، وينتقي من بين وسائله ما يلائم تحقيق غاياته ، بل إنه يرتب هذه الغايات بالنظر إلى نفعها له، وعادة ما

يشير ترتيب غايات الفعل أو انتقاء الوسائل الملائمة لتحقيقها إلى تحقيق درجة معينة من الرشد والعقلانية، حيث يتعلق الرشد بطبيعة العنصر المعياري الذي يحكم العلاقة بين الوسائل والغاية في إطار وحدة الفعل (Parsons, 1949 : 58).

وتقاس عقلانية الفعل تجاه الفاعل لإنجاز فعله بالنظر إلى المعرفة الموضوعية بشروط موقفه، كما أنه يمكن تعريف الفعل بأنه عقلاني ما دام يسعى إلى تحقيق غايات ممكنة في إطار شروط الموقف وبوساطة الوسائل التي تكون من بين غيرها متيسرة وفي متناول الفاعل. (Parsons, 1949 : 58) لأن إنجاز الفعل وتحقيقه لا بد أن تحكمه مجموعة من القيم الأساسية التي تحكم اختيارات الفاعل للغايات والوسائل، أو مساره في إنجاز فعله، وهو ما يعني بعض التحديدات على حركة الفاعل في إطار الموقف الاجتماعي (ليلة، 1981 :181 -182).

أما المحور الآخر الذي عالجه "بارسونز" في نظرية الفعل الاجتماعي، فهو التحليل النسقي. وأن نظرة "بارسونز" إلى العالم على أنه كُلّ إنما ينطلق من فكرة النسق الاجتماعي، فالمجتمع ما هو إلا كُلّ يتكون من نظم متفاعلة تتميز بقدر من الاستقرار والاتساق وتفرض على الأفراد مجموعة من "ميكانيزمات" الضبط الاجتماعي التي تحافظ على وحدة المجتمع . ولابد من الإشارة هنا إلى أن "بارسونز" عدّ الفعل الاجتماعي وحدة التحليل الأساسية، بمعنى أنه بدأ من تحديد وحدة تحليل قابلة لاستيعاب العناصر الاجتماعية في عمومها، وأن الإطار الأساسي لنظرية الفعل الاجتماعي يرتكز على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: نسق الثقافة والتي قدمت الانثروبولوجيا إسهامات واضحة في إطاره، ونسق الشخصية الذي قدم علم النفس فهماً لعملياته الأساسية وبنائه الدافعي، والنسق الاجتماعي الذي طور كل من "دور كايم" و" فيبر" تصوراً لعناصره الرئيسية وعلاقاته وبنائه المعياري.

افترض "بارسونز" أن الفعل البشري يكشف دائماً عن خصائص النسق، وبحث "بارسونز" عن العناصر النسقية في الفعل البشري بكل أنواعه. وقد قسم نسق الفعل الاجتماعي إلى ثلاثة أنساق فرعية، وهي النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، هذا بالإضافة إلى نسقين آخرين، هما: نسق ما وراء الطبيعة، ثم النسق العضوي الطبيعي، ويتحقق تأثير النسقين الأخيرين من خلال الأنساق الثلاثة الأساسية، فنسق ما وراء الطبيعة يؤدي فاعليته من خلال نسق الثقافة والقيم، بينما يؤدي النسق الطبيعي أو العضوي تأثيره من خلال نسق الشخصية.

ويعد نسق الثقافة والقيم هو النسق الذي يمثل مكانة محورية في مجموعة أنساق الفعل الاجتماعي، وهو يتكون من مجموعة من القيم والأفكار والتوجيهات التي تشكل الرموز الأساسية التي تضبط التفاعل الاجتماعي، ويحتوي نسق الثقافة والقيم على ثلاثة أنماط من التوجيهات القيمية هي: التوجيهات الإدراكية، والتوجيهات الوجدانية، والتوجيهات التقويمية، وهي كلها تتحكم في سلوكيات الفاعل حسب طبيعة السلوك أو الفعل، وتؤدي الثقافة فاعليتها من خلال استيعاب الفرد لها من خلال عمليات التنشئة، وأيضاً من خلال تحولها إلى معايير ضابطة للتفاعل الاجتماعي الذي يشارك فيه مجموعة من الفاعلين، وإذا حدث تغير في نسق الثقافة والقيم، فإننا عادة ما نجد آثاره تتردد في مختلف جوانب أنساق الفعل (الجوهري، 1992 :109).

ويرى بارسونز أن التعلق بقيم مشتركة معناه من الناحية الواقعية أن الفاعلين لهم مشاعر مشتركة مدعمة بأنماط القيمة، وهو الأمر الذي يمكن تحديد معناه بأن الامتثال مع التوقعات المناسبة يعامل على أنه شيء جيد بصورة مستقلة نسبياً عن أي ميزة أدائية محددة يمكن تحصيلها من هذا الامتثال، ومثال ذلك، تجنب الجزاءات السلبية (ميلز، 1987 : 54 -55) .

ويعد النسق الاجتماعي هو المكون الثاني في بناء الفعل الاجتماعي، وهو يتكون من المكانات المنتظمة انتظاماً تدريجياً، والتي يحتلها الفاعلون في النسق الاجتماعي ليؤدوا أدواراً محددة من خلالها، وقد يؤدي الفاعل دوره أو فعله لتحقيق هدف محدد بالنظر إلى بنائه الدافعي، وأيضاً بالنظر إلى توقعات الآخرين عنه، وفي العادة يكون التفاعل محكوماً بوساطة مجموعة من المعايير المشتقة من نسق الثقافة والقيم، وهو الأمر الذي يعني أن تغير الثقافة والقيم لا بد أن ندرك آثاره في بناء النسق الاجتماعي، بيد أنه من الممكن أن تؤدي بعض التغيرات في إطار النسق الاجتماعي إلى إجراء بعض التعديلات في نسق الثقافة والقيم، وإن كان تأثيرها محدوداً في العادة (الجوهري، 1992 : 110)، إلا أن هذه التغيرات لا تمس بشكل أساسي ميل النسق الاجتماعي للاحتفاظ بعملية التفاعل والذي يعد القانون الأول للعملية الاجتماعية (عيوش، 1982 : 56)، وفي هذا المعنى يقول "بارسونز": إن مبدأ التوازن المستقر يقوم على التكامل بين المتغيرات الداخلية وبنية النسق الرئيسة، مع المحافظة على الانسجام بين العناصر القابلة للتكيف والعلاقات المتغيرة بين وحدات النسق الاجتماعي (Etzioni, 1964 : 86) .

ويعد نسق الشخصية الشكل الثالث لنسق الفعل الاجتماعي، ويتضمن بناء الشخصية أربعة متغيرات رئيسة، **وهي على النحو الآتي :**

1. **الدافعية:** ويستند البناء الدافعي للشخصية إلى مجموعة الدوافع الغريزية التي تأتي إلى الشخصية من البناء العضوي البيولوجي، وهي الدوافع التي تتطلب إشباعاً في المجال الاجتماعي، هذا إلى جانب مجموعة اهتمامات الفاعل التي استوعبها الفرد من مكونات الثقافة والقيم من خلال عمليات التنشئة المتتابعة التي تخضع لها الشخصية، وتحدد هذه الاهتمامات في العادة أساليب الإشباع وأولوياته ومضموناته، وهي قد تشكل بدورها مكونات البناء الدافعي للفاعل. وتحاول الشخصية إشباع حاجاتها الأساسية خلال النسق الاجتماعي بالنظر إلى التوجيهات القيمية أو الثقافية، فإذا تحقق الإشباع، فإن ذلك من شأنه أن يدعم نمط الاهتمامات في بناء الفاعل، كذلك يدعم تكيفه في النسق الاجتماعي القائم ومعاييره الثقافية، غير أنه إذا لم يحقق الفاعل إشباعاً لحاجاته الأساسية فإنه يواجه ما يسمى عادة بالفشل الدافعي، وهو الأمر الذي يجعله أحد مصادر التوتر أو التغير بالنسبة لبناء الفعل (الجوهري، 1992 : 110).
2. **عمليات التوزيع :** حيث توزيع النشاط بين مختلف الموضوعات والفرص المتاحة لتحقيق الإشباع الملائم، ثم توزيع فرص الإشباع بين مختلف الاهتمامات، وتحافظ هذه العمليات على تحديد التوتر والصراع في إطار حدود محتملة كضرورة لفاعلية نسق الشخصية، حيث يؤدي الفشل في ذلك إلى استدعاء "ميكانيزمات" التكيف والدفاع.
3. **ميكانيزمات التكيف والدفاع :** وهي التي تعمل على تكامل المكونات المختلفة للاهتمامات كنسق موجّه نحو الموضوعات الكائنة في مختلف المواقف الاجتماعية.
4. تكامل الاهتمامات العديدة في إطار نسق فعّال للشخصية له قدرة الضبط الذاتي، ولا يمكن إدراك الشخصية الفعّالة بدون الإشارة إلى التكاملات الفرعية والمستقلة نسبياً داخل بناء الشخصية، ثم "ميكانيزمات" التكيف التي تتولى تشكيل الصلة بين كل منها والأخرى (ليلة، 1981 : 606) .

وظائف نسق الفعل :

حدد "بارسونز" أربع وظائف لنسق الفعل :

1. التكيف : ويعد أول وظائف نسق الفعل الاجتماعي، حيث تتكون من مجموعة وحدات الأفعال التي تعمل على تأسيس العلاقات بين النسق وبين بيئته الخارجية. وتعد البيئة الخارجية لنسق الفعل أي نسق أو مجموعة الأنساق المحيطة والمتصلة به، سواءً أكانت أنساقاً للفعل أو غير ذلك.

أما مضمون التكيف فيتعلق بالحصول على المصادر المختلفة التي يحتاجها النسق من الأنساق التي تشكل بيئته، ومبادلتها بإنتاج يتحقق داخل النسق ذاته، ثم ترتيب أو تحويل وتجهيز هذه المصادر لتساعد على إشباع حاجات النسق، وكما يشير اسمها، فإن هذه الوظيفة تضم المناشط التي يتكيف بوساطتها النسق مع بيئته أو مع الضرورات التي تفرضها هذه البيئة، كما تضم المناشط التي يعمل بوساطتها النسق على تكييف البيئة لحاجاته معدلاً فيها أو مسيطراً عليها أو مستغلاً لها (ليلة، 1981 : 608 -609).

ويؤكد "بارسونز" أن الكائن العضوي البيولوجي هو الذي يتولى أداء الوظيفة التكيفية، بمعنى أنه يتوسط العلاقة بين نسق الفعل وبين العالم الطبيعي، يتكيف معه أو يسيطر عليه، أو يتولى تحويله، فمن خلال الكائن العضوي يتكيف نسق الفعل مع البيئة، أو يكيف البيئة لاحتياجاته (Lesnoff, 1968 : 216).

2. تحقيق الهدف Goal-Attainment : ويعد تحقيق الهدف ثاني وظيفة لنسق الفعل، ووضع "بارسونز" مجال هذه الوظيفة كل الأفعال التي تعمل على تحديد أهداف النسق وتحقيقها، وتتحكم في المصادر لتحقيق أهداف النسق، وأن تحقق داخله نوعاً من الإشباع، وأن هذه القدرة التي يتمتع بها نسق الفعل –والتي يسعى من خلالها إلى الوصول إلى أهدافه بطريقة منهجية وتعد خاصية من خصائصه التي تميزه عن غيره من أنساق اللافعل Non Action System.

3. التكامل Integration : يوجد في كل نسق من أنساق الفعل بعض وحدات السلوك، الغرض منها ضبط وكف الميول المنحرفة، والمحافظة على قدر من التنسيق بين الأجزاء، وتجنب أي مظاهر للاضطراب داخل النسق، وأطلق "بارسونز" على هذه المجموعة من الأفعال أفعال التكامل؛ لأن هذه الأفعال تحقق استقرار النسق، وتهدف إلى حماية النسق من التغيرات الفجائية والاضطرابات الخطيرة، وإلى المحافظة على قدر من التماسك والتضامن الضروري لبقائه ولأدائه الوظيفي (روشيه،1981 : 82).

4. الحفاظ على النمط Pattern Maintenance : حيث يحتاج نسق التفاعل إلى مجموعة من الأفعال التي تجهز الفاعلين بالدافعية الضرورية، وبهذا المعنى فإن نسق الفعل يصوغ تراكماً لمخزون الدفاعية التي تنفق بطبيعتها، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تجديد هذه الدافعية التي يحتاج نسق الفعل إلى حد أدنى من طاقتها. ومن ثم فإن وظيفة الحفاظ على النمط تهتم بتخزين الدافعية أو الطاقة ومراكمتها، ثم إعادة توزيعها في شكل دافعية، وذلك هو السبب في

تسمية "بارسونز" لها بالكمون Latency أو الحفاظ على النمط، ويؤدي الحفاظ على النمط وظيفته عند نقطة التقاء بين أنساق الفعل من ناحية وبين عالم الثقافة الرمزية من ناحية أخرى، حيث يمد نسق الثقافة الرمزية أنساق الفعل بالرموز والأفكار وأساليب التعبير والأحكام الضرورية، بخلق الدافعية وتوجيهها نحو الفعل، وتمثل الثقافة وظيفة الكمون أو الحفاظ على النمط، فهي تمد الفاعلين بالدافعية، وتدعم أفعالهم، وذلك بوساطة المعايير والمثل والقيم والأيديولوجيات التي تيسّر لهم ذلك، أو حتى تفرضها عليهم (ليلة، 1981 : 610).

من خلال ما سبق يتضح أن الإطار المرجعي للفعل في رأي "بارسونز" يحتوي على الفاعل، والموقف، وتوجيه الفاعل إزاء الموقف، ومحور نظريته هو توجيه الفاعل، وتتضمن عنصرين رئيسين هما: التوجيهات الدافعية Motivational Orientation، وتتصف التوجيهات الدافعية على الجوانب المعرفية والانفعالية والتقويمية، أما التوجيهات القيمية فتشير إلى مراعاة بعض المعايير أو المستويات الاجتماعية.

ويعد هذا الطرح شبيهاً بما جاء به "توماس" Thomas للموقف، حيث أكد أن الفعل في الموقف الاجتماعي هو الحقيقة الاجتماعية التي يتعين تفسيرها، ويتكون الموقف الاجتماعي من **ثلاثة عناصر هي:**

1. الظروف الموضوعية :والتي تشير إلى القواعد الاجتماعية الملزمة للسلوك.
2. الاتجاهات السابقة عند الفرد والجماعة.
3. تعريف الموقف بوساطة الفاعل ذاته، والذي يتأثر في الوقت ذاته بالجماعة (تيماشيف،1980 : 226).

وفي معرض حديثه عن العنصر الثاني، فقد عرّف "توماس" الاتجاه، بأنه الميل نحو الفعل، حيث يمثل رغبة أو حافزاً، أما القيمة فتعبر عن موضوع الفاعل أو هدفه، وحاول "توماس" أن يربط بينهما في عبارة الاتجاه نحو القيمة وأنهما - الاتجاه والقيمة - لا يمكن دراستهما بمعزل عن سياق الموقف الشامل، وهذا الموقف - كما ذكر سابقاً - يشتمل على عناصر موضوعية، تشكل القيمة ذاتها جانباً كبيراً منها، كما تشتمل هذه العناصر على قواعد السلوك، أي المعايير الاجتماعية التي تستطيع الجماعة بوساطتها أن تحافظ على كيانها، وتنظم أنماط الفعل المرغوبة، وتكسبها صفة العمومية، وفي ضوء ذلك تصبح الظروف الموضوعية وهي أول عنصر من العناصر الثلاثة للموقف الشامل مطابقة –من وجهة نظر توماس - للقواعد

والنظم التي تشكل اتجاهات الفرد، وتحدد بالتالي تعريفاته للمواقف، وقد أشار "توماس" إلى أن تعريف الموقف يبدأ بالوالدين ثم يستمر عن طريق المجتمع المحلي، ويتخذ شكلاً رسمياً بواسطة المدرسة والقانون، غير أنه في الوقت ذاته يلاحظ أن تعريف الموقف من وجهة نظر الفاعل حين يتخذ قراراً لفعله، تشكل العنصر الثالث للموقف الشامل، وهو عنصر يتضمن دائماً عوامل ذاتية (الاتجاهات)، وبخاصة أنه من العسير أن نفهم السلوك إلا بعد دراسته في نسيجه الكلي، ومعنى ذلك أننا لا ندرس الموقف في جانبه الموضوعي والواقعي، بل يتعين أن ندرسه كذلك كما يبدو للشخص ذاته. وهكذا يصبح من الضروري أن نعطي وزناً خاصاً لهذا العامل الذاتي في التحليل الاجتماعي. ويثير "توماس" في هذا المجال أهم أفكاره، حينما يقرر أنه إذا كان الأفراد يحددون المواقف تحديداً واقعياً، فإن هذه الواقعية تتمثل في نتائجها أو آثارها (تيماشيف، 1980: 227 - 228).

ويشارك " فلوريان زنانيكي" Florian Znaniechi زميله توماس في الربط بين العلاقات السببية بين الاتجاهات والقيم، ويقرر "زنانيكي" أن الفعل هو وحدة التحليل السوسيولوجي -شأنه شأن بارسونز - ويعرّف الفعل بأنه: سلوك واعٍ، وهو رأي يتعارض مع الاتجاه السلوكي، والفعل هو سلوك يؤثر في الكائنات البشرية أو المجموعات الواعية، ويصنّف الأفعال الاجتماعية إلى أنماط خلاّقة، وتكرارية، وهدّامة (تيماشيف، 1980: 368). ويتفق هذا الطرح مع ما جاء به "ثورستين فبلن" عندما صنّف السلوك إلى نوعين هما: السلوك الهدام، والسلوك البنّاء (Martindal, 1971 : 393-399)، وهذا يعني أن الفعل الاجتماعي عند "زنانيكي" ليس كياناً متجانساً، وبذلك لا يمكن تصور انتظام الفعل مسبقاً وفقاً للغايات بالأهداف فقط، بمعنى أن القيم تتعدل وتتشكل من خلال العملية الواقعية للفعل والتفاعل، وليس بوصفها كيانات ذات وجود فوقي (عيوش، 1982 : 52).

ويرى "زنانيكي" أن الأفراد المتفاعلين غالباً ما يرتبطون مع بعضهم عن طريق الإجماع أو الاتفاق المتبادل، وتدل هذه الحقيقة أن القيم التي ترتكز عليها أحكام الأفراد المرتبطين بهذه الطريقة مشتركة إلى حد ما. وقد يتأصل هذا الاتفاق في القبول المشترك للنماذج الأيدلوجية، حيث تخضع الأفعال لنظام معياري في أساسه Axio normatively Orders وتدل الملاحظة على أن معظم أفعال المشتركين في كل كيان جمعي، تحذو حذو أنماط ثقافية محدودة، ويفسر "زنانيكي" هذا الأسلوب العام في تنميط السلوك الاجتماعي - بالإشارة إلى أن الأنماط الثقافية للفعل يميل

إلى إشباع حاجات إنسانية أساسية، بمعنى آخر، أن الأفعال تنمط ثقافياً على نحو معين (تيماشيف، 1980 : 369).

وينبثق التحليل الوظيفي للأهداف الثقافية التي يسعى الفاعل إلى تحقيقها من خلال رؤية نظرية متكاملة ومتسلسلة وضّحها "روبرت ميرتون" في مؤلفه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" Social Theory and Social Structure "، فهو يقر أن المجتمع يتكون من خلال التفاعل بين العنصرين الاجتماعيين الآتيين : الأهداف الثقافية والوسائل المؤسسية والشرعية.

- رؤية شوتز للفعل الاجتماعي:

يرى "شوتز" في الفعل الاجتماعي أنه سلوك Conduct ينهض على خطة سابقة من المعتقدات يؤمن بها الفاعل، وأن هذه الخطة تجعل للفعل معنى من وجهة نظر الفاعل نفسه، وأنه بدون هذه الخطة يصبح السلوك مجرد فعل يفتقر للوعي، ولو تضمنت الخطة أو المشروع فاعلاً أخر، فإنها ستتحول إلى فعل اجتماعي، إضافة إلى هذا، يرى "شوتز" أن جميع أشكال الفعل يجب أن تشمل الاختيار Choice بين الخطط أو المشروعات المختلفة، وإذا ما تعذر وجود بدائل في الاختيار بين الخطط قد لا يحتاج السلوك إلى خطط مسبقة أو تكرارٍ لها، ومن ثم يتراجع هذا السلوك ليصبح فعلاً بلا وعى.

إن الفعل المشتمل على عملية التأكيد والاختيار بين الخطط البديلة يصبح ضرورياً وهاماً عندما يكون تطبيق المواصفات لأوضاع محددة ومعروفة غير ملائمة لإنجاز أهداف عملية ما، بمعنى أخر عندما تكتنف هذه الأوضاع مشكلات جمة Problematic Situations ، ففي مثل هذه الأوضاع تصبح أنماط السلوك المعتادة والمعرفة العادية غير كافية للتغلب على مشكلات الوضع. وعند هذه النقطة يجب على الفاعل أن يعي تماماً في اختياره لرد الفعل السلوكي الملائم لمواجهة هذه المشكلات. ومن الضروري أن يجد الفاعل نفسه يستخدم عملية الاختيار ذاتياً بين الخطط والمشروعات أو بين الاتجاهات البديلة للسلوك.(Ritzer,1983:203).

ومن خلال شرعية عملية الاختيار هذه تتشكل لدى الفاعل خبرات جديدة تمثل إضافة هامة لما لديه من تراكم معرفي سابق . وعندما تكون الأوضاع المشكلاتية اجتماعية فإن الحل والاختيار وشرعية الخطة تصبح فعلاً اجتماعياً Social action ، بمعنى أن يكون هذا الفعل موجهاً نحو فاعل أخر (Ritzer, 1983 : 204).

إن دينامية الوعي التي ينهض عليها الفعل الاجتماعي تعد الركائز التي تتأسس

عليها "علاقات نحن we relations". وهذه العلاقات عبارة عن علاقة ضمن سياقها يتم توجه الوعي الذاتي عند الفاعل نحو وعى فاعل أخر. وبناء على ذلك، فإن الفعل Action يمثل عند "شوتز" تظاهرة manifestation اختيارية على مستوى الفرد، وأن يكون الفاعل حراً في الاختيار بين خطط أو مشروعات الفعل، رغم أن الاختيار يحدده الكم المعرفي المتاح لديه (Ritzer,1983 : 204).

خلاصة الأمر ، يرى الباحث أن الفعل الاجتماعي هو سلوك إنساني عقلاني هادف ومخطط، يتسم بالاستمرارية والثبات النسبيين، ويتأثر بالقيم الثقافية التي تعبر عن روح المجتمع، وهذه القيم هي التي تحدد هوية الفعل وينمط وفق رغبات الضمير الجمعي لنسق العلاقات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي، والتي توضح حدود استقراره وتوازنه.

يتضمن الإطار النظري السابق عدة مسلمات عن الفعل الاجتماعي بوصفه نسقاً :

1. الاتجاه نحو تحقيق هدف أو غاية.
2. وجود موقف يتفاعل فيه طرفان يستخدم كل منهما وسائل لتحقيق غاياته.
3. وجود أطار معياري ينظم عملية اختيار الغايات والوسائل (زايد ،1990 : 94).

ويمكن توظيف هذه المسلمات في مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية داخل فلسطين كفعل اجتماعي في ضوء خصوصية الظرف الفلسطيني الذي حكمته عوامل محلية وإقليمية وعالمية، تأرجحت وسائل التعامل معه بين الدعم تارة ومحاولة الإجهاز عليه تارة أخرى. ولعل الأهداف النهائية التي يسعى إلى تحقيقها الفعل النضالي الفلسطيني، ينطلق من المسلمات السابقة.

فالفعل مفهوم داخل العقل الفلسطيني يتأسس على خطة رافداها الوعي والدافعية اللذان يستمدان النمو والأصالة ومناهضة التزييف من قاعدة معرفية سابقة موجودة داخل العقل الفلسطيني . وبقدر وضوح المعرفة المكتسبة وشرعيتها حول تحقيق الأهداف ، تصبح الخطة المولدة للفعل ذاتياً أكثر قوة وفاعلية من تشكيلها للسلوك وعلاقات الـ (نحن).

ولما كانت هذه الأهداف قضية محفوفة بإشكاليات عديدة عالمية وإقليمية ووطنية ، باتت تشكل نوعية وحجم خطاب الحياة اليومية للفلسطينيين ، كما تشكل نمطاً من الفعل الجمعي الإبداعي متمثلاً في الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في الثمانينات، ثم تعاظمت خلال منتصف التسعينات من القرن العشرين ومازالت مستمرة إلى أيامنا هذه.

وإن تفسير هذا الفعل الجمعي من خلال نظرية "شوتز" يمثل فعلاً اجتماعياً في عالم

الحياة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي الفلسطيني بمعنى تحول الفعل من مفهوم داخل عقل الفاعل إلى فعل اجتماعي يستخدم قاعدة الاختيار بين البدائل المطروحة للسلوك بما يتلاءم مع حجم الفعل المضاد ونوعيته من جانب المحتل الإسرائيلي ، متمثلاً في خططه وممارساته المناهضة للأهداف الفلسطينية.

ومع استمرار الفعل الجمعي الإبداعي متمثلاً في الانتفاضة كأفضل أنماط السلوك إزاء الفعل المضاد تتولد خبرات ومكتسبات معرفية تزيد من وعى الفاعل ودافعتيه . ومن ثم يصبح الفعل الجمعي الإبداعي أكثر فاعلية وتأثيراً في إجهاض المخطط الإسرائيلي ، وإثارة القضية عالمياً وإقليمياً لتصبح موضع الاهتمام الدولي . ومن ثم ضرورة البحث عن حلول مقبولة للأهداف الفلسطينية من جانب الفلسطينيين أنفسهم.

منهجياً إذا كان الزخم المعرفي للأهداف الفلسطينية لدى الفاعل (الفلسطيني) يزيد من الوعي والدافعية لديه ومن ثم تبنى خطة تولد فعلاً داخل عقله يشكل سلوكه وعلاقات الـ (نحن) مع فاعلين آخرين . كما هو موضح في شكل (2-1)،(2-2) ، فإن محاولة الإجابة عن أصالة الفعل الجمعي الإبداعي متمثلاً في الانتفاضة الفلسطينية في أنه ليس وليد موقف طارئ أو يرجع للصدفة.

شكل رقم (٢ – ١)

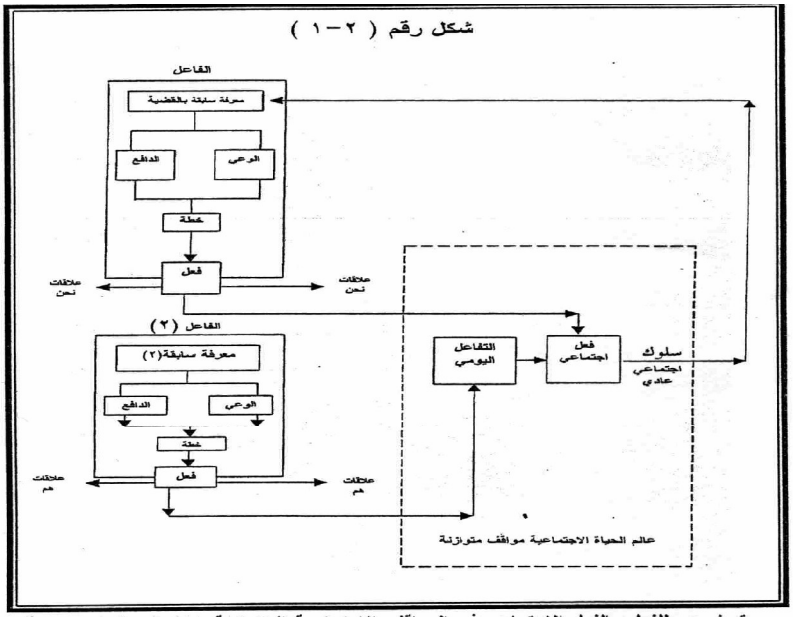

رسم توضيحى للفعل والفعل الاجتماعى فى المواقف الاجتماعية المتوازنة داخل الحياة الاجتماعية

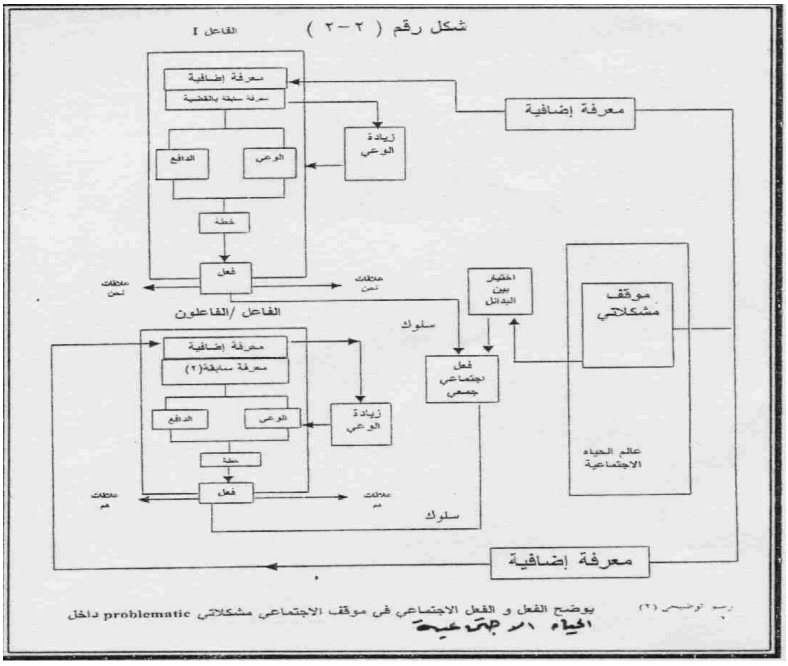

ثانياً : سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي الفلسطيني :

تبين في الإطار النظري للفعل الاجتماعي في الصفحات السابقة، أن علماء الاجتماع الوظيفيون حاولوا إبراز عامل التوازن داخل البناء الاجتماعي، ولعل هذا التوجه نابع من طبيعة التنظير الأيديولوجي الذي تبنوه بشكل واضح في آرائهم واتجاهاتهم النظرية. وتركز البنائية الوظيفية على أن التعاون أو الوفاق هو العنصر الأصيل في حياة المجتمعات وأن العنصر القيمي والثقافي (اللامادي) له اليد الطولي في تكوين وتغير المجتمع، إلا أن المدرسة الأخرى وهي المادية التاريخية تركز على القول بأن الصراع هو العنصر الأصيل المادي الاقتصادي وله اليد الطولي في تكوين وتغير المجتمع والبعد التاريخي هو الذي يساعد على فهم ظواهر المجتمع.

ومع أن توظيف الاتجاه النظري الوظيفي في تفسير الوقائع الموضوعية والذاتية التي تحدث داخل البناء الاجتماعي الفلسطيني يصعب لدى كثير من الباحثين، -بل قلّما تناولوه في البحث والدراسة- إلا أن الباحث سيحاول جاهداً تحقيق ذلك بشكل يغني العلاقة التي تربط بين

النظرية والتطبيق.

وللوصول إلى منهجية تلائم الواقع الفلسطيني المعاش في دراسة الفعل الاجتماعي فإنه من الضرورة بمكان أن نوضح عناصره، حتى تتم المطابقة بشكل مقبول بينها وبين مكونات الفعل الاجتماعي الفلسطيني بحالتيه الزمانية والمكانية، والذي يوضح موقفاً ثنائي الأهداف لا يمكن تجزئته وهما :

1. تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
2. عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا عنها قسراً في عامي 1948 و1967.

وبما أن الهدفين السابقين هما من الأهداف الاستراتيجية للفعل الاجتماعي الفلسطيني، فلا بد من معالجة هذا الفعل من خلال بُعديه التوازني والصراعي -وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً- ولعل الجانب الصراعي لهذا الفعل يغفله الوظيفيون -وبشكل خاص "بارسونز" - بل ويتجاهلونه، وهنا تبرز المسألة الخلافية في عملية المطابقة، فمن خلال قراءة متأنية للفكر الوظيفي، يُلاحظ أنه "يركز على حفظ الوضع القائم للنسق الاجتماعي، وإن الميل للاحتفاظ بعملية التفاعل هو القانون الأول للعملية الاجتماعية"(عيوش، 1982 : 56)، وهذه القاعدة هي التي انطلق منها الوظيفيون في تحديدهم لعناصر الفعل الاجتماعي، وهي على النحو الآتي :

1. فاعل ذاتي Subject Actor : و يمكن أن يكون فرداً أو جماعة.
2. الموقف The Situation : ويتكون من الموضوعات الاجتماعية التي يرتبط بها الفاعل (روشيه، 1981 : 66-67).
3. السبب: التعرف على العلاقات السببية التي تربط المقدمات بالنتائج.
4. الهدف: وهو الغاية النهائية من وراء حدوث الفعل الاجتماعي.

وقد يتساءل القارئ : لماذا هذا التقديم النظري السوسيولوجي عن مفهوم الفعل الاجتماعي وعناصره؟ وهل يمكن أن نوظف الإطار التحليلي لنسق الفعل الاجتماعي في حالة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات النامية، والتي نحن جزء منها، في الوقت الذي شرحه الوظيفيون كإطار تنظيري توازني لمجمل حركة التفاعلات الاجتماعية في مجتمعاتهم الصناعية الكبرى.

لا شك أن الفعل الاجتماعي هو فعل إنساني هادف تحكمه مدركات الفاعل للغاية التي يسعى إلى تحقيقها، وهو بذلك يتصف بالعقلانية والديناميكية، أياً كان موقع هذا الفعل. ومن هذا

المنطلق نتفق من حيث الإطار النظري مع التعريف الذي جاء به الوظيفيون للفعل الاجتماعي، مع الاختلاف معهم في الوقت ذاته تجاهلهم لمتغيرات الصراع التي قد تنشأ أثناء حركة الفعل داخل البناء الاجتماعي. ومن هنا تأتي عملية المطابقة مع الأخذ في الحسبان أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية التي تحكم معاييره القيمية.

إن التفسير السوسيولوجي لمجمل الأحداث في البناء الاجتماعي الفلسطيني يجب أن يخضع للحالة الزمانية والمكانية التي يعيشها الأفراد والجماعات في المجتمع الفلسطيني، ويعتقد الباحث أن هذه الأحداث والتفاعلات تنخرط في تظاهرة نضالية هادفة -فعل نضالي هادف- ليست تلقائية أو عفوية، كما تصورها الأجهزة الإعلامية الصهيونية والغربية على حد سواء. ولعل غائية هذه الظاهرة – الفعل يكمن في تحقيق أهداف رسمها الفلسطينيون عبر العقود الماضية، وهي إعلان الدولة المستقلة على أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا عنها قسراً في عامي 1948، و1967. وبما أن الفاعلين مدركون لأبعاد هذا الفعل الذاتية والموضوعية، فقد تشكل لديهم ضمير جمعي – كما أطلق عليه دوركايم - يوجّه أفعالهم ويعطيهم معنى واضحاً لا لبس فيه، ويلائم توقعاتهم المشتركة. ومن هنا تظهر دينامية الوعي التي ينهض عليها الفعل الاجتماعي، وهي تعد من الأسس التي ترتكز عليها (علاقات نحنWe Relations) وفى سياق هذه العلاقات يتم توجه الوعي الذاتي عند الفاعل نحو وعى فاعل أخر (Ritzer , 1983 :204) - وهذا ما يتفق مع تحليل "بارسونز" لعلاقات الدور كنمط سلوك يحدث في الموقف الاجتماعي (عيوش، 1982: 133 -138). ومن هذا المنطلق سيتم تناول الفعل الفلسطيني على أنه فعل نضالي – صراعي - له أبعاد توازنية داخل المضمون الاجتماعي الفلسطيني.

إن معالجة الأحداث والتفاعلات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في ضوء نظرية الفعل الاجتماعي Social Action توضح مدى تماثلها مع عناصر ومقومات الفعل الاجتماعي كما ورد في أدبيات الدراسة البنائية الوظيفية Structural Functionalism وبخاصة أدبيات "بارسونز" في تحليله للعناصر البنائية للفعل الاجتماعي، ومع وعي الباحث للانتقادات الموجهة للمرتكزات النظرية والأيديولوجية التي تقوم عليها هذه المدرسة، إلا أنه يرى بأن جهدها في تحليل الفعل الاجتماعي هو جهد لا يُستهان بجدواه العلمي، حيث يذهب التصور الوظيفي للفعل الاجتماعي إلى أنه يقدّم وظائف مختلفة، تخدم في نهاية الأمر البناء الاجتماعي الكلي، والذي

يحتوي بدوره على عدة أنساق مختلفة تتعاضد في وحدة كلية لتحقيق حالة من التوازن داخل أبنية المجتمع المختلفة، وكل نسق يؤدي وظيفة معينة لا تتعارض غايتها مع بقية الأنساق، بل إن الانسجام العام بينها يحقق الوظيفة النهائية وهي التكامل Integration. إلا أن هذا التصور يتجاهل حالة من الصراع الذي قد ينشأ في مرحلة معينة من المراحل التي يتم بها الفعل الاجتماعي، والذي قد يؤدي إلى إعاقة الوصول إلى الوظيفة النهائية للفعل داخل البناء الاجتماعي. ولعل تجاهل هذا التصور لحالة الصراع إنما هو نابع من لب النظرية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع بوصفه كائناً عضوياً، كل عضو فيه يؤدي وظيفة معينة، وفي النهاية تتكامل هذه الوظائف المتباينة لصالح الوحدة الكلية له، وهذا ما يعرف بالمماثلة العضوية التي جاء بها هربرت سبنسر.

وإذا ما حاولنا تحليل التفاعلات الاجتماعية الفلسطينية كفعل اجتماعي، يتضح لدينا أن هذا الفعل يمكن تناوله من المنظور الوظيفي من خلال الاتفاق العام السائد بين العناصر البنائية للمجتمع الفلسطيني نحو الهدف العام والذي يسعى هذا الفعل بلوغه، وهو إقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا عنها قسراً، فحالة التوازن لدى التنظيمات والحركات والهيئات الشعبية بمختلف مستوياتها الثقافية والاقتصادية وتنوع تنظيماتها السياسية هي التي توجّه الفعل نحو غايته. وإضافة إلى ذلك، إن هذا الفعل قد أوجد حالة من التضامن والتماسك Cohesiveness لدى جماعات المجتمع الفلسطيني عبّرت عن نفسها بأشكال مختلفة منها : التعاون الاجتماعي والاقتصادي، والتكافل الأسري، والتنسيق النضالي بين مختلف المناطق الفلسطينية كأسلوب يحافظ على ديمومة هذا الفعل وانتشاريته في وجه الفاعلين الآخرين - الاحتلال الإسرائيلي -.

أما حالة الصراع التي يعيشها المجتمع الفلسطيني فسوف يتم تناولها من خلال نظرية صراع الثقافات الاجتماعية فهذا "جورج براين فولد" G.B. Vold مثلاً، يرى أن الناس ينظمون أنفسهم بشكل طبعيّ على شكل جماعات مدفوعين بدافع نفسي ومصلحي لحماية أنفسهم من الأخطار الخارجية، ولتحقيق مآربهم الخاصة أو تطوير أوضاعهم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية أو الحصول على نفوذ سياسي أكثر، ويدخلون كذلك في عمليات مساومة أو صراع مما يقود أفراد هذه الجماعات إلى استخدام العنف من أجل تحقيق مآربهم (Vold, 1980 : 103-104). والصراع يبدأ في نظر Vold "عند انتماء الفرد إلى جماعة اجتماعية تمثل مصالحه أو

أهدافه أو غاياته، لأنه لا يستطيع المحافظة عليها والاستمرار بحملها إلا من خلال انتمائه إلى الجماعة الاجتماعية التي تمثل مصالح أو أهداف مشتركة لأعضائها، ومن هذا التمثيل تدخل الجماعة في علاقات مع جماعات اجتماعية تمثل مصالح وأهداف متعارضة معها، أو عندما تظهر جماعة اجتماعية تحاول أن تسيطر على ملكيتها فتدخل في صراع اجتماعي. ولكي تستمر الجماعة في المحافظة على وجودها وكيانها، عليها أن تغير برامجها وسياستها باستمرار لكي تستطيع أن تتكيف مع تطورات الحياة الاجتماعية. وتحت هذه الظروف تعمل في الوقت ذاته على إنماء شعور أعضائها بالولاء لها بشكل مستمر، لكي تستطيع أن تدافع عن مصالحها ومصالح أعضائها، لذا يحصل الولاء لأعضاء الجماعة التي غرست الولاء عند أعضائها بشكل جيد في حالات الصراع مع الجماعة الاجتماعية الثانية، لأن غرس الولاء يعني نشاط نفسي داخلي تقوم به الجماعة الاجتماعية. وإذا كانت عملية غرس الولاء الاجتماعي عند أعضاء الجماعة قوي فإنه - أي الفرد - قد يضحي بحياته من أجل خدمة جماعته، وتظهر هذه التضحية إبّان الحروب المتمثلة في الشعور الوطني، لذا فإن صراع الجماعات يخدم مصالح الجماعة وليس مصالح الفرد الذاتية (عمر، 1990 : 157).

وفي نفس السياق نلاحظ أن "ثورستين سيلين" Thorsten Sellin يميز بين نوعين من الصراع الثقافي، **"الأول" أطلق عليه صراع الثقافات الأولي**، ويحدث بين جماعتين مختلفتين مثل حالة الاستعمار الكولوني، حيث تكون ثقافة الجماعة المسيطرة متصارعة مع ثقافة الجماعة المسيطر عليها، **"والصراع الثاني" : أطلق عليه صراع الثقافات الثانوي** والذي يحدث في ثقافة واحدة سائدة والتي تحتوي على عدة ثقافات فرعية مختلفة الواحدة عن الأخرى وعن الثقافة السائدة، وكل ثقافة فرعية تملك معايير اجتماعية خاصة بها تختلف عن الثانية المرتبطة معها من خلال الثقافة (Vold, 1980 :200-201).

ويرى Hans Moregethan في نظريته عن الصراع أن فكرة المصلحة تتحدد في إطار القوة وتصبح مرادفاً وقريناً لها، أما القوة فتتحدد في إطار فكرة التأثير أو السيطرة (Moregethan, 1973 : 3-12).

وعالج لويس كوزر الصراع الاجتماعي في إطار الرؤية الوظيفية البنائية للعالم. وقدّم في دراسته مجموعة من الفروض **وهي على النحو الآتي :**

1. إن الصراع يمكن أن يزيد التوافق الاجتماعي والتكيف ويعمل على حفظ حدود الجماعة،

وهذا يعني أن الصراع وظيفي من جهة ومعوق من جهة أخرى.

2. يظهر الصراع عندما يكون هناك وعي بالسعي إلى فرض المكافأة الملائمة.
3. إن الأبنية الاجتماعية تختلف في أنماط الحراك الاجتماعي.
4. إن القضايا التي يحصل بسببها الصراع هي عامل رئيسي في نتائجه
5. إن التجمع الإيجابي للعوامل السابقة قد يؤدي إلى صراع يكون وظيفياً للنسق الاجتماعي (Coser, 1956 : 7-52).

وفي حالة الفعل الاجتماعي الفلسطيني فإن حالة الصراع تتطابق مع ما ذهب إليه كل من Vold و Sellin و Moregethan حيث تكمن في طبيعة علاقة الفاعلين Actors للفعل الاجتماعي الفلسطيني وهم في هذه الحالة الشعب الفلسطيني مع الفاعلين الآخرين الاحتلال الإسرائيلي، وهو بهذا يشكل صراعاً بين ثقافتين مختلفتين، إذ إن طبيعة هذه العلاقة هي حالة من الصراع اليومي والتاريخي. وبناء عليه فإن هذا الصراع يتسم بالتاريخية والدموية والتواصل داخل حدود المكان وخارجه.

وبناءً على ما تقدم يمكن إجمال العناصر المكونة للفعل الاجتماعي الفلسطيني على النحو الآتي:

1. الفاعل/الفاعلون : وهم أولئك الذين يقومون بالفعل الاجتماعي، وهم في هذه الحالة فئات المجتمع الفلسطيني باختلاف انتماءاته الطبقية، وتباين معتقداته الدينية، واختلاف فئاته العمرية، واختلاف طبيعته البيولوجية -الجنس.

2. الموقف: ويقصد به الموضوعات الفيزيقية والاجتماعية التي يرتبط بها الفاعل (روشيه، 1981 : 66) ويشكل الموقف الذي يتم فيه الفعل الاجتماعي الفلسطيني العلاقة التي تربط المجتمع الفلسطيني بالاحتلال من جهة، وطبيعة التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة داخل المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى، ولا يمكن عزل الموقف من محيطه المكاني أو ظرفه الزماني، إذ إن الفعل هو كل متكامل، تتفاعل عناصره لتعطي المعنى النهائي من وراء حدوثه، فمكان الفعل الاجتماعي هو ذلك الجزء من فلسطين والمعروف بالضفة الغربية ومحافظات قطاع غزة أما الظرف الزماني فهو الفترة التاريخية التي تمتد من عام 1917 "وعد بلفور" حتى أيامنا هذه. ومن هنا نرى أن الفعل الاجتماعي الفلسطيني يتصف

"بالديناميكية/الحركة"، وأنه فعل يومي متجدد بالممارسة، مثير لردود الأفعال، متصلب بها، متفوق عليها بأصالته وجديته" (ساري، 1990 : 12).

3. السببية : والفعل لا بد وأن يكون له سبب، يؤدي إلى هدف أو غاية معينة رسمها الفاعل/الفاعلون قبل الشروع في هذا الفعل، فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين حتّم على الشعب الفلسطيني مجابهته، والتصدي له بكل الوسائل المتاحة، ومن هذا المنطلق فإن الفعل النضالي هو النتيجة الحتمية لهذا الاحتلال -صراع حتمي بين المستعمِر والمستعمَر -، علاوة على ذلك، فإن الوعي بطبيعة الظروف المحيطة بالشعب الفلسطيني، وتراكم النضالات عبر حقب زمنية متلاحقة كانت أيضاً من الأسباب الجوهرية وراء تشكيل هذا الفعل واستمراريته.

4. الهدف : وهو الغاية التي يسعى الفاعل/الفاعلون إلى تحقيقها، ومن هنا فإن هدف الفعل النضالي الفلسطيني هو تحقيق الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة المستقلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، "وهذا الهدف يطرح القضية من أساسها، ويعيد الصراع إلى عناصره الحقيقية، إذاً فالفعل النضالي الفلسطيني مرتبط بأهدافه النهائية ولا يرضى بأنصاف الحلول، ولا يتوقف عند إنجازات شكلية، وهو فوق كل هذا فعل مستقل يمتلك بدايته ونهايته، وهو غير قابل للارتهان بأيدي أحد غير أيدي أصحابه الحقيقيين وعقولهم" (ساري، 1990 : 12) .

نخلص من السياق السابق إلى أن الفعل الاجتماعي الفلسطيني هو عملية إبداع جمعي مستقل دينامي متجدد، متعدد الصيغ ومتفاوت من خلال المستويات الآتية:

1. إبداع الفكرة: إنتاج وعي جمعي حقيقي مرتبط بموضوعية بعمق رؤية كلية، وتصور شمولي، أتاح سيطرة فكرية على الواقع القائم وإعادة تنظيم علاقته، وإبداع في اكتشاف القوى الذاتية الخلّاقة التي كانت إمكانية الوصول إليها متعذرة غائبة أو حاضرة، ضمن حصار كليات الواقع القائم.

2. إبداع الفعل: الوصول إلى قرار جمعي مباشر واختيار مبادر وايجابي، يستجيب استجابة متحدية لواقع مجتمعي قائم، وفعل تغييري مؤثر مرتبط بوسائله، وموجّه نحو نتائجه العلمية، ومتطور بتطور تفاعلاته الممتدة.

3. إبداع الآلية: استثمار القوى والقدرات الذاتية الفعلية والممكنة، وتطويرها بصورة خلّاقة ومستقلة، والبدء باستعمال طازج لتقنية موغلة في البدائية، وتحريك مخزون طبعيّ وفير ساكن، واختيار وسائل مشحونة بالرموز، غير قابلة للنفاذ أو المصادرة، والاعتماد على قوى اجتماعية

جديدة بذهنية مقاومة ومفاهيم ومبادئ وقيم مغايرة غير راغبة بالتوقف أو التراجع، وإنما تتعمق وتتصلب بالممارسة.

4. إبداع القيمة: توجيه الفعل المؤثر نحو إنجازات ذات قيمة مجتمعية حالية ومستقبلية، صنع حقائق مادية صلبة وإحداث تحولات معنــوية جديــدة مهما بدت الآن غير مكتملة (ساري، 1009: 21).

الخلاصة :

لا شك أن الحالة الفلسطينية قد ارتهنت لعوامل عديدة أثرت في إنتاج الوعي، وإعادة تشكيل الذات، منها: عوامل داخلية وأخرى خارجية.

وكان لهذه العوامل أثر في بلورة الإطار البنيوي للسلوك الفلسطيني في حالته الجمعية التي جعلته يصمد أمام التحديات المتراكمة عبر أكثر من عشرة عقود، أنتجت فعلاً اجتماعياً خلّاقاً جعلته محط اهتمام الباحثين والمنظرين على حد سواء.

إن القوى الكامنة في هذا الفعل هي التي أبقته في سياقه التاريخي، ولعل توازي القوى الكامنة مع القوى الظاهرة فيه هي التي حافظت على صيرورته وديمومته أمام عوامل التصفية التي تعرض لها خلال أكثر من قرن مضى، وكان هذا الفعل عصيّاً على ضده، ولعل القوى التي تمتع بها الفعل الفلسطيني هي التي استنهضت فاعلية، وأبقتهم حاضرين في الأجندة السياسية العالمية.

ومن خلال هذه الميزة التي اتسم بها الفعل الفلسطيني انبثقت رؤية هذه الدراسة التي استندت في تحليلها لعناصر الفعل وبنيته من خلال أطروحات نظرية متباينة في التراث السوسيولوجي، حاول الباحث من خلالها توظيف هذه الرؤى على الحالة السياسية المرتبطة بالفعل الفلسطيني.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية :

1. ليله ، علي (1981): النظرية الاجتماعية المعاصرة، القاهرة : دار المعارف.
2. نيقولا ، تيماشيف (1980): نظرية علم الاجتماع " طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، القاهرة: دار المعارف.

3. عبدالباسط ، عبدالمعطي (2000): اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، القاهرة : جامعة عين شمس.
4. الجوهري، محمد وآخرون (1992): التغير الاجتماعي، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
5. زايد، أحمد (1995): المداخل النظرية إلى دراسة القيم : نحو مدخل نظرية لدراسة قيم العمل في المجتمع القطري، قطر: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية.
6. روشيه، جي (1981): علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف.
7. عيوش، ذياب (1982): النظرية الاجتماعية المحدثة: دراسة نقدية لموقف نظريات التوازن في علم الاجتماع من قضايا التغير والصراع، القدس، مطبعة دار الأيتام الإسلامية.
8. ميلز، رايت (1987): الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
9. عمر، معن (1992): نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، عمّان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
10. ساري، سالم (1990): الإبداعية الجمعية : دراسة في الانتفاضة الفلسطينية، المستقبل العربي، العدد 142، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
11. جامعة القدس المفتوحة (2000): مبادئ علم الاجتماع، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
12. غيث، محمد عاطف (1988): قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.أنظر أيضا: http://membres.lycos.fr/minbar/course/persona
13. عبد المعطي، عبد الباسط (2000): اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، القاهرة: جامعة عين شمس، 2000.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1. Kinlockh, Graham, C., Sociological Theory, its development and major paradigms, Toronto: McGraw Hill Book Company,1977.
2. Schaefer, Richard T., Sociology, Toronto, McGraw. Hill Book Company,1983.

3. Fletcher, Ronald, The making of Sociology, Great Britain: A. Wheaton and Co., Exeter, 1972.
4. Martindal, Don, The Nature and Types of Sociological Theory, London: Routledge and Kegan Paul, 1970.
5. Parsons, T., Toward a general Theory of Action, Cambridge, Mass, Harvard University, 1951.
6. Homans, G., Social behaviour, London: Routledge and Newhaven: yale Universitypress, 1953.
7. Bales, Robert, A set of Categories for the Analysis of Small Group Interaction, American Sociological Review. No. 4, 1950.
8. Parsons., The Structure of Social Action, Glence: The Free press, 1949.
9. Etzioni; H., Social Change, N.Y.: Basci Books Inc., 1964.
10. Lesnoff, M.H., Parsons System Problems, Sociological Review, vol. 16,16, No. 21., 1968.
11. Ritzer, G, Contemporary Sociological Theory. AlFred A. A. Knopf. N.y. 1983.
12. Vold, G.B. Theoritical Criminology, N.Y. Oxford University Press, 1980.
13. Moregethan, H., Politics Among Nations, Calcuta: Scientific Book Agency, 1973.
14. Coser, L, Masters of Sociological Thought, N.Y :Harcount, Brance Inc,1977.
15. Lowis A.Coser, The Function of Social Conflict, the free press, New York, 1956.
16. Merton, R, Social Theory and Social Structure, N.Y: Free Press,1977.

بعض المؤلفات التي اهتمت بنظرية الفعل الاجتماعي ما يلي :

1. Wallace, W. Weberian Theory of Human Society. N.Y, Rutgers,1994.
2. R.M. Maciver, Social Causation Boston,1942 chapter IX.